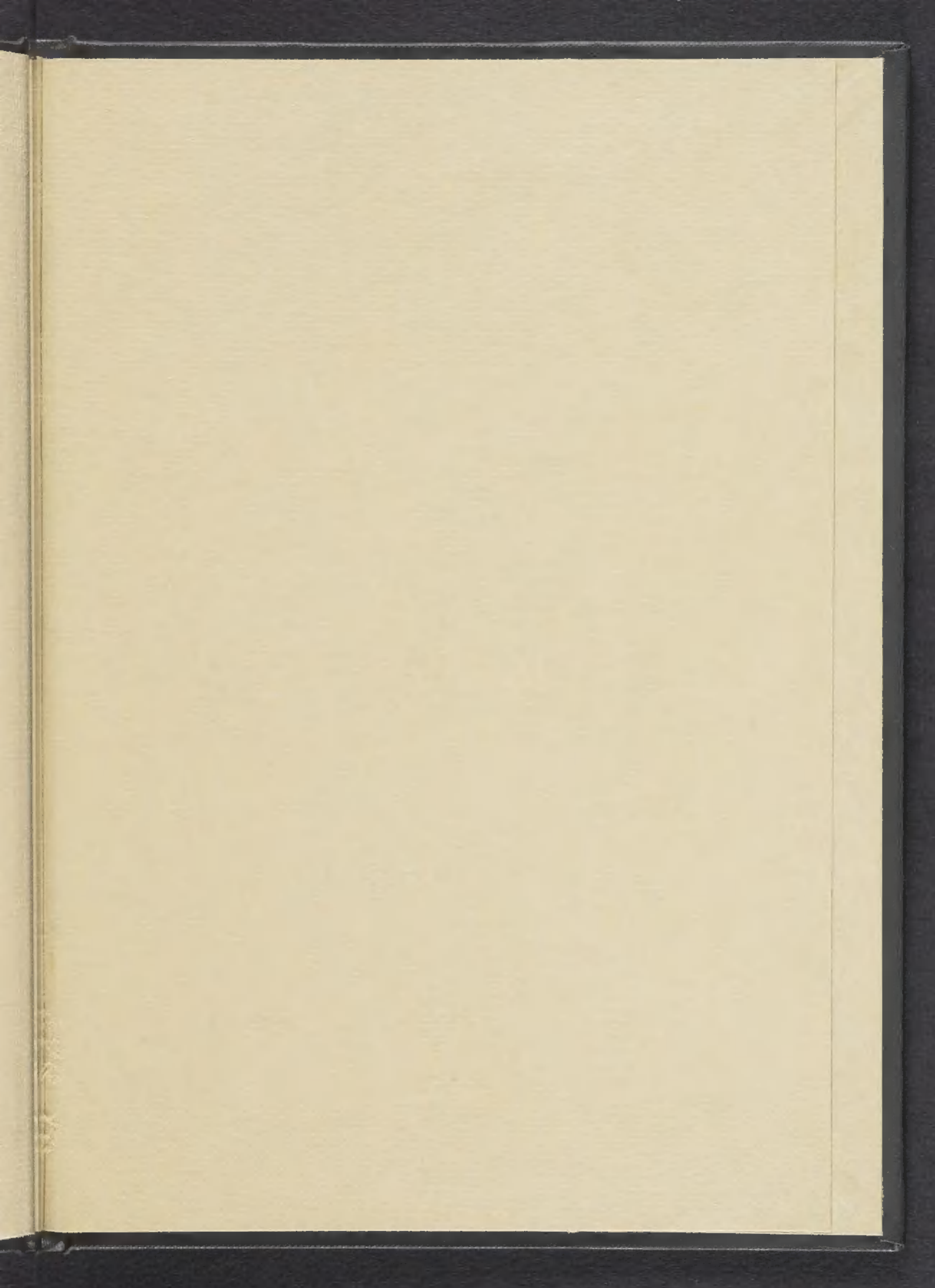
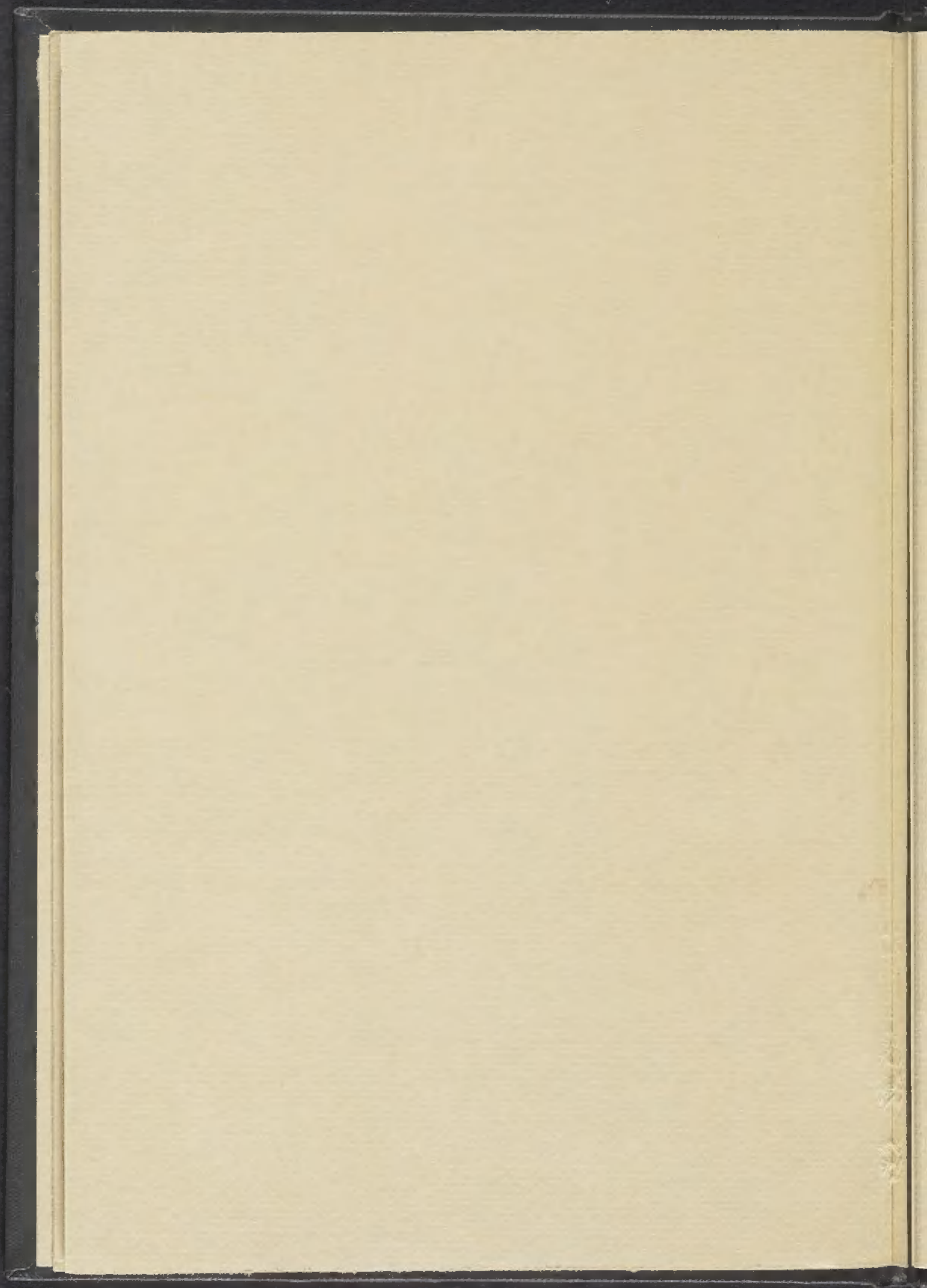


MsCodex 1961

Anonymous. Sharh 'Alā Jihat
al-Wahdah.





1

Author: —

Title: JIHAT
AL-WAHDA

④ محمد حسن

في برلين ١٩٤٤: تحقيق على كتبه صهبة الوحدانية

في زنتون ١٩٥١ شرح على صهبة الوحدانية

Not in GAL



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن
في سنة ١٢٩٦ هـ
١٢٩٦ هـ

٥٥
عاصدة
افضل

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن
في سنة ١٢٩٦ هـ
١٢٩٦ هـ

علوم اذا كانت المذكورة دالة كانت صفة تضبطها الا ان تضبطها
كونها في امر يقيد به هذا الطالع حقيقة لا ريب فيه الا انه ينبغي على الملاحظ ان
الامر الذي صار سببا لوصفه الكثرة سواء اتضح بسببها شيئا واضحا

اولا ولا شك ان لا يوجد على هذا الكثرة لا تضبطها صفة واحدة كما سئل
المذكورة وما يقيد به العجائب اريد تضبطها بالجملة ما ذكرنا في قوله
ان قوله تضبطها قيد واقع لا احتراز في اذ لا يوجد كثرة هي وصلة فاعرف

وقد اورد المفسرون لشرح الكتاب على قوله من صول طالب كثره ان
لا يقيد المقصود وهو ان صول طالب السال النطق به ان يورثه
سلك الحجة اذ الكثرة تكون موصلة في قوله فونان صول طالب بعض

الكثرة فلا يقيد المقصود وهو وظ واستعملوا الارض في تثبت انارة
في التنويه في كذا النوع كما في ثمة خبر من خلاصة وتارة في المثل عند علماء
البلاغة فيكون في قوله الطيبة دفعا ليرجح احد المتبادرين على الآخر

فقد انما اعلم ان يقيد قوله على لفظ الطالب فقط فكل ما اضافته للكثرة
ليرد تبيين المقصود غير نافي عن التسمية للمصطلح وجودا وعدما ولما
اذا اعتبر في قوله السور فيكون الغرض ان من مضطرب من يصدق عليه المقصود

اي مضمون طالب الكثرة على قياسه على ما تقرر في دفعه لا فائدة المقصود
فيما ذكره في المتن في سنة ١٢٩٦ هـ
١٢٩٦ هـ

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن
في سنة ١٢٩٦ هـ
١٢٩٦ هـ

هذا هو الكتاب الذي ذكره في المتن
في سنة ١٢٩٦ هـ
١٢٩٦ هـ

في قوله لا يبرأ من الذنوب
 مبرأة من الذنوب

افادته ظاهرة هذا هو الحقيقة والقبح حقيقة اذ ان التمسك بحل التوفيق فلا
 لما اوردته وافاته وفيه اذ من وقع فيه قد التزم وتبعه الباقي لم يصح ^{الربح} التمسك
 التمسك عن التمسك وهو حجب الله ضابطا لما لا يصنعوه لو لم نوايعلوه
 وبأجله انفقوا انه ينفك حاله من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها
 ضابطا ^{الذي} في اي تلك الكثرة المطلوبة **تلك الجهة** اي تصورها خصوصا
 بنوعها فوجدت تلك الحركة الضابط لها فيحصل للطالب العلم بالجهة تلك الكثرة
 ويكونه حيث يمتدحها فاعلم ان صاحب هذه الجهة العلم بالجهة لا يعلم الوجه
 العلم اذ الكثرة كوصف جزئيات يتوقف خصلها على الوجه لا على وصفها كالأشياء
 بها والباشرة بطل من اعطته وذاعلم تقديره انما لا يكون اللبس الشروع في تلك الكثرة
 وحصل العلم من كيفية يكون مقدره للشروع فيها واليه هذا المعنى اشارت قوله **وخص**
العلم اي العلم بالجهة تلك الكثرة تلك الحركة او بعبارة اخرى تلك الجهة تلك الكثرة
قيم الشروع اي تلك الكثرة والشروع في الشئ التمسك به ولو لم يكن ففهم
 بها راجع الى الكثرة والباصله الشعور فيكون على منوال الضمير الاول لكن قولنا تلك
 الجهة محذوف عن ادعاء ما سبق ذكره او الضمير الثاني والباصله واصل الشعور مقدره
 وهو قولنا تلك الكثرة واصل الفلك سرسب وانما كان تصور الكثرة مضبوط بالجهة
 خصوصاً تلك الجهة من صوح على طالبها اذ كلاً ما لا لا يتصورها اصلاً فتمت

لا يلزم التمسك بالوجه والوجه هو الذي لا يشترط فيه ان يكون
 في وجه الشئ من ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً
 العلم ان العلم هو الذي لا يشترط فيه ان يكون مستحقاً في وجهه
 ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً
 في وجهه ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً

ولو لم يكن

فمنه في وجهه ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً في وجهه ان يكون مستحقاً

ظها

الشرط
المفصل

المطويع وقد فيما لا يبينه هو شرط المطويع اذا اقتصر فيه شرطه انما هو
فربما لا يسع باء اذ ما في حقيق المطويع في حقيق الشرط فيستفاد عن الطالب بعد النوع
ففي حقيق الاثبات والضمائم وبالمجمل فائدة الامر الثالث ايضا يفي الى الاثر من
الفوات والضياء واما في حصول الاثر من الفوات والضياء عند موقر الحضور
صا بتلك الحجة فمواقع من لصور مثلا على اسم فقد يمكن مكنانا ما من ان يعلم
مسلة رد عليه انما من لا يواسط حصوله من مقتضى طلبة حاصلة من طرد التوفيق
وعكسها في غير الاصول من حصوله في حقيقه لا مطلوبه في حقيقه انما من سلك
طريقا لم يشاهد كمن عرف لماراة فان على بصيرة في سلوكه ومن صفته
الطالب ايضا **ان يوافق غايته** ان يصدق لفائدة مختصة بها في اعتقاد الطالب
مستترة ومترتبة عليها في الواقع ومعتدة بالنظر لاشقة توفيقه في حقيقه
الكثرة فيصدق بالشيء الفلاني فان ذلك سوا ما كان ذلك التصديق ما لا
غير جازما فالجواب هو صفها كونها بغير التصديق لم يعطف قوله غايته على التفسير
المضروب في قوله ان يوافق غايته اعادة تفسيرا على ذلك وانما كان التصديق تلك
نبرة للذكورة من صف الطالب اذ لو لم يفائدة كذا فاما ان لا يصدق لفا
نبرة فيمنع اقدم عليه والشروع فيه اذ الشروع يكون فعلا اضماريا
لا يمكن ان يكون التصديق يفائدة في او يصدق يفائدة
بما يخص بها بالصدق بالافادة
على

لا يصدق

في حقيقه

ومنها اعتبار

ومع صحتها صدور الفعل لا بد من علم غايته فالنقص والعلة الغائية تختلف

مالا يكون كذلك كما لا يكون كذلك من ثوبه الزيادة صديقه واقفاله تعالى هذا

القبيل فان لها فوائد فية ومن مصادرها لا تخفى ومع ذلك على مطلقا

غرض عند اصحابها كما يتبين في موضوعات الاراديات العلم غايته تدوينه وتخصيصه

ومع موفقه غايته العلم ان العلم غايته تمت المدونة التدوين العلم فاعلم ان

الطالب اليها لا يهتد بموضوعه عنه موضوع تلك الكثرة اه كانت

العلوم المدونة ليحصل زيادة تميز المطلوب عن غيره وزيادة بصيرة في شؤ

لان تميز العلوم في ذاتها تميزا اعتبارا عند الفهم لمجيب في الموضوعات فلو

واه يوفق موضوعها ان كانت من العلوم المدونة لم ينفصل بل لطف في

توزيع قولهم في عادة العلم وصحح الالف وما يقال من ان قوله ويجعل الشؤ

بعضا اشار الى الطريق ذكر اللزوم واراذه المعلوم اذ بالتبصير بموضوعه

موضوع العلم الا لما لم يحسن العلم في ذلك ولا ينع كونه في العبارة عن

ما يتبادر من لانه مع قبحه وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة تكون

الكثرة اعم من العلوم المدونة وفاره وبانه لا قد اعم لكونه لازما في قبحه

المشار الى بقوله ان يورثها تلك الزيادة والتبصير في فائدتها ولا دلالة

للعلم على ما يباين الدلالات الشذية والقبول بالافاضة

والا ينفذ في موضوعه

وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه
وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه
وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه

وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه
وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه
وقوله في هذا العلم غايته تدوينه وتخصيصه

الافاضة

الافاضة

الكثرة

يعد مسألة القابلية فالجدة الوصلة الذاتية مع الموضوع لكونه امر ذاتيا لا كونه باطنية او احوالا ذلك الكونه خارج عن الكثرة عارضة لصفا فلا يكون امر

ذاتيا فالشارح يحتاج حيث قال **وهو** الى الجهة الوصلة الذاتية **لونها**

اي تلك الكثرة **باعتد** المحنة في اللغة التخصيص التفتيش في الاصطلاح

لظرف على صفاته ثلث الاول المناظرة والباقي حث والثاني اثبات النسبة

الاجابية والسالبة بالاستدلال والثالث على شئ مما يشترط اثباته وهو

هو كونه في نفس الموضوع وبشيء من الخارج فهو كونه الكثرة باطنية

كونه البحث في اقسامها لانه نفسا باطنية وهو **ظن على الاعراض الواتية** **لونها**

هي الاول المستند الى ذات شئ وامر اما لا واسطة شئ كما في الوصل الاول او

بواسطة امر ساوون **جوه** او خارجا قطعية عن دخله على المحل كشيء زيادة

فقط بعد الظاهر مع كونه الموضوع في الوصلة باعتبار رجوع موضوعات

السائل اليه وكونها باطنية عن احوال **فان قلت** بلما حصر واجبة الوصلة الذاتية

في الموضوع مع ان المحل ذاته ايضا يصح ان يغير سببا للوصلة باعتبار

كونه محمولات السائل المتكثرة راجعة الى شئ واحد كما في محل العلم بغير

يحل اليه محمولات سائلي قلت نعم كشي لا يغير والمحمول في الوصلة كونه

المقصود من بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذات الموضوعات وهي

بقولها تميز

الاجابية والسالبة بالاستدلال

هو كونه في نفس الموضوع وبشيء من الخارج فهو كونه الكثرة باطنية

بواسطة امر ساوون جوه او خارجا قطعية عن دخله على المحل كشيء زيادة

فقط بعد الظاهر مع كونه الموضوع في الوصلة باعتبار رجوع موضوعات

الاجابية والسالبة بالاستدلال

هو كونه في نفس الموضوع وبشيء من الخارج فهو كونه الكثرة باطنية

بواسطة امر ساوون جوه او خارجا قطعية عن دخله على المحل كشيء زيادة

فقط بعد الظاهر مع كونه الموضوع في الوصلة باعتبار رجوع موضوعات

في الاول

في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه كونهما جرم العلوم فللثانية شعبة
في الوجود ايضا وذلك الامر القوي المشي بالية الوحدة الوضعية **تكون نفسا**
اه تلك الكثرة الشئ في العلوم الالائية كالتنوع والمنطق مثلا والالائية الواسطة
بين الفاعل والمنفعل في اصول كثره اليه كالمشاركة بينه وبين الاصول كثره
الذي هو المنطقية الخفية **واستنباطها** اه تلك الكثرة غائبة واحدة
اه كونه مشاركة في الغاية وقد تخرج فيه اليه حيث قسم الحية الوحدة ^{للموضوعات}
الوضعية باستنباط الغاية منه وهو نفس الغاية **ثم اعلم** اه الالائية
كانت تحق بالعلوم الالائية التي يكون التحصيل شئ آخر غير مقصودة في
نفسها لكن الغاية لا اختص بها يعلم دون علم اذا ما خرج علم الالائية او غيرها
الاولى هي الغاية وفائدة ما يتبع علمها لكن العلوم الغائية الالائية وهي ما لا يكون
في انفسها التحصيل شئ آخر بل كانت مقصودة بذاتها **فانما**
شئها حصولها انفسها واما العلوم الالائية فغايتها حصول غيرها
فان قلت فغاية هذا لا تكون غايتها العلوم الغائية الالائية حية ومنه عرضية
لعدم وجودها عن علمها كونه الشئ غايتها لنفس غير مقولات
اذ غايتها الشئ اعلم له ولا تصور عليه الشئ **قلت** الغاية الالائية
غائية كونه **فان قلت** لا يمكن ان يكون العلم الغائي **قلت** فاستمع لما نقول **قلت**
غائية كونه **فان قلت** لا يمكن ان يكون العلم الغائي **قلت** فاستمع لما نقول **قلت**

فان الغاية ما يكون ^{الذوق} حجب وجوده الظاهر لذى الغاية حجب وجوده الاصل
للازم كون تلك العلوم التي هي موجودات ذميمة وصور غفلة باعتبار
وجودها في الذهن لا بد وانها تصورها كما اذا قيل ان حجب
علمه وغاية نفسيا باعتبار وجوده في الذهن بذاتها كما اذا حصلها فانها
قد يكون حاصله بذاتها في الذهن ولا شك في ثبوت الاعتبارين وفروضهما
باعتبار عن نفسيا باعتبار انهما كذا قالوا ولا يتوفا فيه وعنده ان معنى
كون غاية العلوم الفكرية لا بد ان الغاية حجبها والامر بالمست
عليه هو النفس لا غير فلا اعتبار اصلا وبالحكمة لكون كل علم عبارة عن
كثيرة مضبوطة حرة وهذه اما ذاتية او عرضية **وهي عادة العلم العادة**
هو العلم الاشارة الى الذم والام وتوعد او كذا واذا قيل ان شيئا في اولها
ينفع على تقديم ما يفيد الشعور **والموقف الاجابة** بحسب العلم
بتوحيده العلوم ورسمها **بامد الحس** فالحاصل هو عادتهم على تقديم
رسم العلم باعتبار احدى الحسنيين على المصالح لتمييز العلم المطلوب عند
الطالب عن غيره فيصح توحيده اليه فلهذا يكون على بصيرة في طلبه ويجوز
تعلق قوله بتوحيده العلوم على تقديم الشعور الى تقديم ما يسهل وقوله
على الشعور بتقدير المضاف الى عادتهم على تقديم بيان
غاية العلم

بملكه
تقديم الشعور

عطف لما عاين في العلوم ليكون في غير الباطن بقدر ذلك المضاد الى وعاء
المسائل بيان غايتها وموضوعها وعطف على تعريف للعلوم وجعل الشعور بمنزلة
التقديم سبيل ان يكون الباطن هذه الشعور بهذه الاعتبار وتبيين باعتبار
المعطوف عليه عطف على هذه الشعور المحذوفه كمل فلهذا في العلم حيث
هو عادتهم ومنهج ايضا ينفعهم على تقديم رسوم العلوم باصل الجعبي
وبين موضوعها وغايتها **على الشعور** **بملكه** يكون
المعلم كتركيب علماتين علميا وضبطا ضبط عشوائيا الشروع في الشئ الشيء
به ولو لم يكن من افواه بعض طيفهم العلم اذ لا ينافي المنهج في من داره بفهم
المسألة شارح في سؤال هذا مثلا واما تعريفهم موضوع الفهم كتحليل الحاشية
العلم فلكونه من المبادئ الشهيرة لانه لا يتوقف عليه التصديق
بموضوع الموضوع على اذ الموقف عليه صفاك فهو مفهوم موضوع
الفهم تميز ان كنت دافطة **ولا** يمكن المط هذا السلك المتعارف
فيما ينصرون واما هذا الاجازة **فقط** مقتضيا على شئ هو موقف للمنطق
باعتبار **الاول** **الاربع** **المنطق** اي المفهوم العلم الاجازة العلم
يتمحور على الموضوع المقارن عند لفظ المنطق لفظ المنطق
جميع الاسماء كما هو الفرق **وغيرها** **يطلق** **على** **المسائل** **الخاصة** **وعلى** **التقديمات** **بملكه** **الى** **الحكمة**

هذا هو المنهج في العلوم
التي هي من المبادئ
الشهيرة لانه لا يتوقف
عليها التصديق
بموضوع الموضوع
على اذ الموقف عليه
صفاك فهو مفهوم
موضوع الفهم تميز
ان كنت دافطة ولا
يمكن المط هذا السلك
المتعارف فيما ينصرون
واما هذا الاجازة فقط
مقتضيا على شئ هو
موقف للمنطق

في قوله تعالى
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء

فضاكه واسطة في الوصف فيه ضاوت لا وبالذات الموصوف بتبعه بظن ان يكون ذلك الوا
 سطا وبالذات ٥٥٥ واخر جاعلا ما يوصف الوصف الذات ما يشاء الذات اما بلا واسطة كما في قوله
 الاول او بواسطه ما يشاء الى بلا واسطه كما في الوصف اللاحقه لا يبايرد اما ما يلحق
 التي بواسطه الخارج في العلم ٥ الحركة اللاحقه لا يفيض بواسطه كونه جسم او الى ربح اللاحقه
 ٥ لفتح المعارض للجوان بواسطه كونه انسانا او بياض ٥ طارة اللاحقه للآثار
 بواسطه النار فشمى اعراضا مرتبنا لما انشأ لم تستد الذات فبقا اعراضا بالقياس اليها
 والمعلوم لا يبحث فيه عن الآثار فموضوعه تشريح بالآثار المطلوب لان الحق في استعداد
 مختصا بها ترتب عليه سبب الاستعداد انما موضوعه تشريح بالآثار والموضوع
 العلم كونه حال الموضوع في الحقيقة واما آثار الرتبة ليس استعداد غير مختص به
 فلم بالحقيقة حال الامر الذي ذكر الاستعداد مختص به ٥ الامر الاعم او الاخر
 او الباي فتنقيد الاعراض بالذات في التوضيح ونتم التوفيق بدون لا يفتح العلم
 ما يبحث عن عرض التوفيق ضمه به فعل فيما يبحث عنه فيجوز بقية الذات فليكن قوله
 اضرازا وما يعلم ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية تشريح
 ان يصبغ البحث في البايان ليجعل موضوع العلم موضوع المستند ويجعل عليه ما هو
 عرض والى الاول ليجعل موضوع المستند ويجعل عليه ما عرض ذلك النوع الاول
 او نوع موضوع المستند ويجعل عليه الوصف الذات
 عموم موضوع العلم عرض الذات
 عموم موضوع العلم عرض الذات

في قوله تعالى
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء
 وما يدرى الله
 الا بما يشاء

في معرفة الاشياء

نفسنا

لذا لا بد ان يكون شرط المدرك فلا بد ان يكون الوجود بالذات بالذات المدرك بالذات
الذات والوارث فيلزم ان يكون محمولات على العلم ايضا ذاتية لموضوعه على يلزم من مطالبه بالعبارة
ان يكون الموضوعات في المسائل موضوع العلم اذا لم يكن البحث عن الاعراض الذاتية للشيء
في العلم محمل الاعراض الذاتية فيه عند ذلك الشيء الذي هو موضوعه واما ان الامر كذلك
اذا ما من علم من العلوم مقبولها ومنقولها الا ومحمولات كذا ما لها اخص من موضوعاتها
وموضوع كذا ما لها اخص من موضوع العلم فتعلم بحيث في العلم عن الاعراض الذاتية لم
موضوع محمل ومقتضى ما ذكرنا في هذا فانه لا شك وما ههنا من ان الوجود الذاتي هو ان
اما الاعراض الاطلاق او على سبيل التقابل اذا لم يتجس في ذلك الشيء فيكونه الا ان يصير نوعا
خصوصا متقبلا لغيره في الحركة والتسكون بالنسبة للجسم فيكون عليه محمولات كذا ما
العلم والمعرفة نشاطا على سبيل التقابل لكن الموضوع مما جاز في كونها لا ان يصير
نوعا متقبلا فلا يكون عرضا ذاتيا ولقد اطننا الكلام في هذا المقام للبحث الناظر في طواف
الحاكم لكونه مما تزل في اقسام الانواع وبسبب ثبوت طوبى لها على من طرفها لا تنقضي
قلت المتعلمين وتبصر في الحقيقة فمما في هذا التحقير ان طوبى من قوله عن الاعراض
في الذاتية داخل على الحرك والمقصود ان علم محمل في الاعراض الذاتية **للمفهوم والمفهوم**
لها والمراد المعلول في التصور والتقدير في الوجود بالمعلول في التصور هو الامور الحاصلة
بمجرد ادراكها على ما وجب الازدغان **ما حصل ادراكها على ما وجب الازدغان**
صورها في الفعل **مجرد ادراكها على ما وجب الازدغان**

في معرفة الاشياء
في معرفة الاشياء
في معرفة الاشياء

في معرفة الاشياء

[illegible]

انما الوجود اللفظي مخصوص مدخل في عروض هذا هو المراد بقوله في قوله لا يفعل الا
 لقوله في قوله لا يفعل شملت في كونها متعلقة في الرتبة الثانية بالكلية الا انه
 انه لا يمكن ان يقع في الحقيقة لا بعد الفعل مفهوم بفرض عروض بل في الرتبة
 فان مشار التضاف للمفهوم بالحكمة والرتبة انما هو احصى العقول فارتبة
 انما هي من العوارض اللفظية ولا مدخل في عروض الدفوع التي هي مما يشترط
 ان لا يحصل في الخارج فهو في معناه ان لا يكون موجودا في الخارج فلو كانت
 لا يحصل في الفعل كان مانعا وحرما لان ما هو في الخارج فهو حيث ان في بوق
 له رتبة لان في كون الحقيقة والرتبة من العوارض اللفظية والعقول الثانية
 تحل في لانه الكلمة عبارة عن كون المفهوم حيث لو حصل في الفعل لم يتبع
 فرض صدق على كونه في والرتبة عبارة عن كون حيث لو حصل في الفعل اشترط
 ذلك وهذا الكون في الاموال العارضة للمفهوم في نفس الامر لا في اللفظ اذ لا
 يتوقف هذا على الحقيقة في اللفظ بل لا يتوقف على الحكم حصوله في الحقيقة
 برشدك لذلك انهم عدواه ذاتا في الحقيقة القديمة فتعني بقول الظاهر
 لو ان علوا كبيرا فينا حقيقة ما نؤمنه متمتع احصوا في اللفظ لانا نقول انفسنا
 المفهوم بالانفرد في الخارج وهو حال بالفرقة في اللفظ فانما هو
 المفهوم بالانفرد في الخارج وهو حال بالفرقة في اللفظ فانما هو

انما الوجود اللفظي مخصوص مدخل في عروض هذا هو المراد بقوله في قوله لا يفعل الا
 لقوله في قوله لا يفعل شملت في كونها متعلقة في الرتبة الثانية بالكلية الا انه
 انه لا يمكن ان يقع في الحقيقة لا بعد الفعل مفهوم بفرض عروض بل في الرتبة

فالموجود

حيث يصير القضية وصية بل بمعنى الوجود الذي هو مضمون الوجود ومعه

المفهوم من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني واما الاحوال التي لا مدخل فيها للوجود

الذي هو صفة وانما هو الشيء في الخارج كما هو في الحقيقة والافان للشار والاصالة

فليس لازم الوجود وما لا دخل للوجود من الوجود بل على ما وجدته اما صفة

كانت متصفة وعارضة على الوجود في وقتها لا رتبة في الوجود اما صفة

فمع صفاتها التي لا ياتي على البناء فيكون ان لا يوصف بها اي بذلك الشيء

انما هو في الوجود والافان للشار والاصالة
المفهوم من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني
الذي هو صفة وانما هو الشيء في الخارج
فليس لازم الوجود وما لا دخل للوجود
كانت متصفة وعارضة على الوجود في وقتها
فمع صفاتها التي لا ياتي على البناء
انما هو في الوجود والافان للشار والاصالة
المفهوم من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني
الذي هو صفة وانما هو الشيء في الخارج
فليس لازم الوجود وما لا دخل للوجود
كانت متصفة وعارضة على الوجود في وقتها
فمع صفاتها التي لا ياتي على البناء

منها النوع لا فواها العرفية
الافان للشار والاصالة
المفهوم من حيث هو هو بشرط الوجود الذهني
الذي هو صفة وانما هو الشيء في الخارج
فليس لازم الوجود وما لا دخل للوجود
كانت متصفة وعارضة على الوجود في وقتها
فمع صفاتها التي لا ياتي على البناء

بند فنف الكلام وبما ضحك بآية عليك طهورنا والوقوع لسلام علم ان المعقوليات
المعلومات الضرورية العارضة لاشياء باعتبار وجودها في الوجود
كانت تلك الاشياء معلومات ضرورية او ضرورة كقوله في العلم العارض
المفهوم الجواهر والاشياء ومفهوم القضية العارضة لقولنا الان كانت
فان مناطها في ضمان الصدق والكذب الذي هو مفهوم القضية التي هو
باعتبار حصوله في الوجود في الفعل لا يلاحظ الا لا مفهوم قولنا الان كانت

في الوجود لا يند وعرو وكما بان في صاوي علم كذا في وقت كذا في كذا
صفا في الوجود المعلومات الثانية لادام تبت في العلم فلا تضيق في القول
ان المعلومات الثانية كالمعلومات الضرورية ضمان ضرورة وتضمنه
ضوع المنطق على قدر ان يكون المعلومات واحدا في اعتبار حقيقة العلم
تذكر كونها المعلومات واحدا في حقيقة والوقوع في هذا الكلام بعد عن
التحقيق عراض واذا وعيت على عليل من البيان في كذا لا تسلك على
من الالابات الاشياء التي توضع في المعلومات الثانية اعني موضوعها في
معلومات او لا تعلق في الوجود في مندرج في المعلومات الثانية
ان لا يخرج في كذا العلم مفهوم الجواهر كذا مفهوم الجواهر
في النوع في المعلومات الثانية في المعلومات الاولى في المعلومات

في الوجود لا يند وعرو وكما بان في صاوي علم كذا في وقت كذا في كذا
صفا في الوجود المعلومات الثانية لادام تبت في العلم فلا تضيق في القول
ان المعلومات الثانية كالمعلومات الضرورية ضمان ضرورة وتضمنه
ضوع المنطق على قدر ان يكون المعلومات واحدا في اعتبار حقيقة العلم
تذكر كونها المعلومات واحدا في حقيقة والوقوع في هذا الكلام بعد عن
التحقيق عراض واذا وعيت على عليل من البيان في كذا لا تسلك على
من الالابات الاشياء التي توضع في المعلومات الثانية اعني موضوعها في
معلومات او لا تعلق في الوجود في مندرج في المعلومات الثانية
ان لا يخرج في كذا العلم مفهوم الجواهر كذا مفهوم الجواهر
في النوع في المعلومات الثانية في المعلومات الاولى في المعلومات

موصلا وفرد موصلا ونرا من غير ولا يراه اليه بل يتحقق بها كونه في العوارض الاصلية فكما
طرقه من احوال الالاف ما لا يتحقق هو بل يتحقق باعتبار اشياء كونه بناء
قائما وقاعدة ما فيها من مالا يراه اليه الاول لا يتحقق بل يكون طبعا ونوعا
وعلى ما يراه ذلك والمنطق لا يثبت فيه من احوال العقول الثانية بل عن احوالها العا
لها باعتبار العقول الاول المذرية تحتها ونراهم يطلق اليه عن احوال العقول
الثانية بل فيه قوله **حيث تنطبق** اي تشمل تلك العقول الثانية على
المفولات الاول اي اشياء المطاع في حيث لا يثبت في المنطق عند الاعراض الثانية
للعقول الثانية مطلق بل عن احوالها اللامعة لها من حيث انطباقها وشمالاتها
على المفولات اللوز فيجوز عليها احكام الهبة باعتبار العقول الاول وفيه ذلك
الاحكام وتباعدى اليه ونعرف اصطلاحا في تلك الاحكام الهبة عندنا في الحاضر
ايها لكون تلك المفولات الاول من حيث بناء موضوعات القضاة بالهبة الشبهة
على تلك الاحكام الهبة وهذا الاعتبار وصار على المنطق فوايد من مجموع فوايد
الكتاب مثلا حكم على احد النام بان يوصل الكهنة وعلمنا بان يتوقف عليه
الايمان وما يتوقف عليه الايمان فتستقر في بعض الحيوان الناطق والحيوان
ايه قن الحاضر **ايها الموصلا** ايها الطيبان **النفوس** من حيث **الافعال** المشبهة **الافعال**

اذن هو لا يمتد الى الاصل

الشيء لا يقال كون مفهوم من المقولات الثانية وعارضا في نفسه لا شيئا في الفعل لا ياتي
فرد موجود في الخارج بكل عليه موافقا فيكون باعتبار على الحقيقة من المقولات
الثانية وباعتبار الفرد موجودا خارجا قريبا فخر به العلامة الادوار ^{ان يكون}

وتعرف المنطق باعتبار الجزء الوحدة الثانية المنطق قانون

قوانينه لان كل مستند قانون فالمنطق مجموع قوانينه الاكابر كما اشار
فاطلاق القانون على المنطق يشير على الحق باسم الجزء فكان فيه اشار
لان تلك القوانين لا تتركز في جهة واحدة نظيرها ويجعلها كشيء ^{الان اطلاق القانون}
واحد بمنزلة قانون واحد القانون في الاصطلاح فنية تلتقط
منها اصحاب دراسات موضوعها ان يتوقف منها القضايا بالحكم في اعلم
من موضوعها بالعلم موضوع تلك القضايا بالحكم ما عليه بموضوع تلك
القضية ويجعل من تلك القضية الطلقة كبرى وهذا هو المراد بقولهم القا
نون امرط ينطبق على جريبات وهذا لا يسمى تلك القضية بافروعا
سبحها في تلك القضية تسمى توقف كمن نفس القوم بان من العلوم من
جلت طنة من حكم ان مملات العلوم طليات فالمراد بـ جـ ثبات موضوعها
جـ ثبات لا يريده ملائمة لموضوعها بان يتوقف في قضاها وصدقها على جـ
جـ ثبات لا يريده ملائمة لموضوعها بان يتوقف في قضاها وصدقها على جـ ^{صوابه}
تلك الجريبات فوجبت ^{السؤال والشرطيات} اما الكتاب فلا صدقها ^{لا يتوقف على جـ} جـ ثبات موضوعها وهذا ^{صوابه}

السابقة لا يستدعي وجود الموضوع والموضوع يستدعيه والآثار الموجبة لها ذاتية
فستدعيه والآثار السلبية فلا تلام الموضوع لها حتى يكون لها خبريات فالمسائل التي
تباين في طوائفها انما شرطها اوسايت فمما ذكره انما وقوعه بمبادئ الحيات
ان كانت اجتهاد فستدعي على ما لا صد والاطلاع في الواجب تقدم ولا يوقع المتخصص
الانفراد المتخصص هذا سميت هذه القضية الكلية قانونا لانها في اللفظ الحكم
للمطعة والى مع التوسل الى تحقيق الامور المتكررة على الاستفاضة وقد ذكر
في ضابطه انما باعتبار انما اصل تلك الاصطاح ونشأ عنها وقاعدة كذا
قاعدة الشيء وهو القضية اعلم وفروعها **فانواعها** باللفظ **بفضلته**
سبح الفكر الخبز ولوار على الفكر الساخر في مادة مخصوصة **فاسنة** كقول الفكر
المطلق موضوعا لتلك القضايا اسمها بالقوانين لولا يكتفي القطر انما يتلوه
صحة الاظهار الجزئية وفيها والآثار التي يقع الخطا عن القلاء الطالبيات لمحت
الصار يبرز عن الخط والخط وحسب الاظهار الجزئية وموقف احوال والحيث
عنها مفصلة متفردة وتفسر كذلك لا يلبس لعدم تمايزها اذا افكار الجزئية تمايز
يوما فيوما بتلاصق الافكار والاشياء في المقصود الاصل موقف احوال الافكار
الجزئية بتفاصيلها اذ هي المقصود للمناظر الفكرية كما لم يبق في المقدم التي هي
احوالها مفصلة **كفايته** **بذلك** **وتوضيها** **القضايا** **بالجمل** **كلها** **فيها** **موضوعها** **وا**

[illegible]

